تقييم واقع تطبيق نموذج القيمة العادلة في البنوك التجارية
دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر

فارس بن يدير[1]*، محمد زرقون[2]

[1] جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)

[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

The Evaluation of the Reality of Applying Fair Value Accounting in Commercial Banks
Empirical study on Algerian Commercial Banks

Faris Benidir [1*] **Mogamed Zergoune** [2]

[1] University of El hadj Lakhdar, Batna –Algeria

[2] University of Kasdi Merbah, Ouargla –Algeria

تاريخ الاستلام: 2019/01/02 **تاريخ القبول:** 2019/06/23 **تاريخ النشر:** 2021/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي . وللوصول لأهداف ونتائج الدراسة ، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية ، حيث تم صياغتها بحيث يمكن من خلالها استطلاع رأي العينة المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة ، وقد اعتمدنا في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23)، و في الأخير خلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر لا تعتمد على نموذج القيمة العادلة بشكل كبير ، وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة، معايير محاسبية دولية، معلومات محاسبية، قياس محاسبي، نظام محاسبي مالي.

الترميز الاقتصادي (JEL): M 41

Abstract:

The study aims to identify the degree to which Algerian commercial banks rely on the fair value model in the accounting assessment process. To achieve the purpose of the study, a questionnaire is used to collect data, which is analysed using SPSS packages. The results of the study show that Algerian Commercial banks do not use the fair value model in accounting valuation. Results show also that the Algerian accounting environment is not suitable for the application of fair value because of some obstacles and challenges mainly the lack of readiness of the Algerian financial market.

Keywords: Fair Value, International Accounting Standards, Quality Characteristics of Accounting information, Accounting Measurement, Financial Accounting System.

Jel Classification Codes: M 41

* **المؤلف المرسل: الإيميل** fares.benidir1@gmail.com.

I. تمهيد:

في إطار سعيها المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس المحاسبي حيثما أمكن ذلك، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبره البعض تغيراً محورياً في الفكر المحاسبي.

1. **إشكالية الدراسة:** بغية مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية والتغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية؛ تسعى معظم الدول إلى تحقيق التوحيد المحاسبي العالمي عن طريق تبني حكوماتها لإصلاحات مالية ومحاسبية. إلا أن بعض هذه الاصلاحات لا تقر بتطبيق نصوص المعايير المحاسبية الدولية بصورة مطلقة، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي، بل هي مكيفة حسب الواقع الاقتصادي لكل دولة، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي اتجهت إلى هذا الخيار بتبني نظام محاسبي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حيث عملت الدولة الجزائرية على مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة المحاسبة والمضي قدما للنهوض باقتصادها من خلال الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها، والتي مست عدة جوانب ومن بينها إقرار النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11/07 والتنظيمات المرتبطة به والذي جاء ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني السائد منذ 1975. والنظام المحاسبي المالي بدوره تبنى مفهوم القيمة العادلة بشكل واضح ودقيق لذلك أصبح لابد من تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد أن كانت تعتمد على نموذج التكلفة التاريخية لوحدها في المخطط المحاسبي الوطني في تلك الفترة من الزمن. فيظهر التحدي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية بصفة عامة والبنوك التجارية العاملة في الجزائر بصفة خاصة في القدرة على تطبيق نموذج القيمة العادلة عند القياس والإفصاح المحاسبي مع تعدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة، حيث جاء في النظام رقم 09-04 المؤرخ في 01 شعبان 1430 والموافق لـ 23 يوليو سنة 2009، والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وجاء أيضا في نفس النظام أنه تخضع بعض أنواع العمليات، لاسيما على العملات الصعبة والسندات، إلى قواعد خاصة للتقييم بالقيمة العادلة، والتي حددها في النظام رقم 09-08 المؤرخ في 12 محرم 1431 الموافق لـ 29 ديسمبر 2009، المتعلق بتقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص وبشكل أساسي في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

هل تعتمد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي؟

2. **فرضيات الدراسة:** تستند هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في:

تعتمد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي.

3. **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم وأهمية التقييم وفق نموذج القيمة العادلة؛
- ✓ معرفة مضمون النظام المالي المحاسبي والمخطط المحاسبي البنكي فيما يتعلق بالقيمة العادلة؛

- ✓ التعرف إلى أي مدى تعتمد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على محاسبة القيمة العادلة؛
- ✓ الوقوف على المشاكل والصعوبات التي تعيق البنوك على استخدام القيمة العادلة في التقييم المحاسبي.

4. الدراسات السابقة: استطاع الباحثين الوقوف على جملة من الدراسات نذكر منها:

- **دراسة تامر بسام جابر الاغا (2013)** بعنوان "**أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**": هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبيانه تتناسب مع هذا الغرض، وكان من أهم نتائج الدراسة أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفؤة والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين.
- **دراسة منصور فيحان دعسان المطيري (2011)** بعنوان "**مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف والإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، وكذلك تلتزم في تطبيق قياس وعرض الاستثمارات للقيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.
- **دراسة Tan, Hancock, Taplin and Tower (2004)** بعنوان: "**Fair Value Accounting for Financial instruments: Australian versus singaporean preparer perspective**"

قامت دراستهم على فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة، فيما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وهو قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل، كما أن الدراسة أرادت معرفة آراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملائمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية، إلا أن البنوك الأسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة. بينما الاتحادات الائتمانية في استراليا هي أكثر إيمانا منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وأيضا وجد أن هناك اتفاق عام بأن محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملائمة المعلومات التي تقدمها، إلا أن المؤسسات المالية في سنغافورة كان لها رأي أقوى فيما يتعلق بملائمة محاسبة القيمة العادلة، كما أنها تشجع على إجراء المقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية.

5. الإطار النظري للدراسة:

أولا- الرؤية المحاسبية للقيمة العادلة: نستعرض من خلال هذا المحور بعض المفاهيم عن القيمة العادلة من تعريف وأهداف وأهمية ...الخ

أ. تعريف القيمة العادلة: تعتبر مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) أول من وضعت مفهوم للقيمة العادلة في مارس 1959لأغراض المحاسبة الضريبية وعرفتها كما يلي " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية" (زهير خضير، 2010، صفحة 155). وأيضا عرف المعيار FAS 157 " قياس القيمة العادلة " ومن خلال الفقرة رقم (5) على أنها " السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس " (FASB, 2006, p. 02). أما المعايير المحاسبية الدولية فلقد تناولت مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، وقد استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للمقيمة العادلة وهو "القيمة السوقية Market Value "، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Market- to- Market كمرادف لـ Fair Value، وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم في المعايير المحاسبة الدولية IAS في مارس 1982م ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 16 : محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث عرفت الفقرة السادسة منه القيمة العادلة على أنها: " القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة، والتكافؤ في إتمام المبادلة " (IASB I. , 1982, p. 06). ليتواصل ظهور القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الدولية المستقبلية مع بعض من التعديل في كل مرة إلى أن تم إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم IFRS 13 (القياس بالقيمة العادلة) الذي ألغى وعوض كل المفاهيم السابقة للقيمة العادلة وعرفها على أنها " الثمن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس " (IASB I. , 2011, p. 02).

ب. أهمية القيمة العادلة: هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي أظهرت نتائجها أهمية استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية، حيث بينت دراسة لبعض الجمعيات المحاسبية المهنية أن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية وتقدم قابلية مقارنة لقيمة الأدوات المالية خلال أوقات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تزود الافصاحات المالية التي تستخدم القيمة العادلة المستثمرين بنظرة واضحة عن أسعار السوق السائدة بما يساعدهم إلى حد كبير في ضمان درجة الفائدة من التقارير المالية (صافي و عيسى، 2011، صفحة 132). كما بين واضعو المعايير، لاسيما مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، أن هناك ميزات أساسية للقيمة العادلة منها الموثوقية والملائمة للمعلومات المالية التي تقدمها، وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي هي الهدف من إعداد التقارير المالية وفي التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الاساسية للمستثمرين الحالين والمتوقعين والدائنين. وقد بينوا، من جهة أخرى، أن استخدام القيمة العادلة من شأنه أن يخفف إلى حد كبير من حدة التباين في المعلومات بين الاطراف الداخلية والأطراف الخارجية (صافي و عيسى، 2011، صفحة 132). وأيضا اشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في المعيار المحاسبية الدولي "32" إلا أن معلومات القيمة

العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي: (حواس، 2008، صفحة 115)

- ✓ تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات؛
- ✓ تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛
- ✓ توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية .حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي والتوقعات المستقبلية (حواس، 2008، صفحة 113). وأكدت دراسات كثيرة هذه الأهمية التي تمتاز بها القيمة العادلة، حيث أظهرت هذه الدراسات، أن محاسبة القيمة العادلة توفر لمستخدمي البيانات المالية صورة أكثر وضوحا للواقع الاقتصادي الحالي للشركة، وتجعل البيانات المالية للشركة أكثر فائدة أو ارتباطا بالسوق (CASABONA, 2007).

ج. أهداف تطبيق القيمة العادلة: إن لاستخدام القيمة العادلة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها في:

- أن القيمة العادلة تسعى إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر (الزغبي، 2005، صفحة 75)،
- يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الشركة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لشركة (وليد الطيب، 2016، صفحة 285)،
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل: (السعبري و مردان، 2012، صفحة 230)
  - ✓ صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة،
  - ✓ إدارة وقياس المخاطر،
  - ✓ تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

د. مزايا وعيوب القياس بالقيمة العادلة : حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل نموذج أو أسلوب قياس محاسبي امتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، وإن التعرف على خصائص وطبيعة النماذج المتبعة في القياس المحاسبي ومناقشتها وعرض مختلف النقاط المتعلقة بها سواء الايجابية أو السلبية، هو السبيل الذي يرشدنا فيما إذا كانت طريقة ما ملائمة في القياس أم لا ، ونموذج

القيمة العادلة بدوره يحوي امتيازات تأتي لمعالجة نقائص وانتقادات الأساليب السابقة وانتقادات موجهة لمواطن القصور فيها.

❖ **مزايا القياس بالقيمة العادلة: ونذكر** ما يلي:

- ✓ إن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي يعتبر متناسق مع هدف معايير المحاسبة الدولية المتمثل في تسهيل اتخاذ قرارات المستثمرين الذين دائما ما يبحثون عن المعلومات الحديثة، وبما أن القيمة العادلة عبارة عن توليفة من التوقعات الأخيرة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، فإنها تعتبر أكثر فائدة من التكلفة التاريخية كونها أكثر واقعية منها (Bernard, 2007, p. 25)،
- ✓ تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية (النجار، 2013، صفحة 469)،
- ✓ يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة، والربح الاقتصادي للمؤسسة (عريضة، 2017، صفحة 19)،
- ✓ استخدام القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج والتدفقات النقدية. وأيضا تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد (ELFAKİ & HAMMAD, 2015, p. 152)،
- ✓ أن القيمة العادلة للممتلكات والمنشآت والمعدات تكون أكثر ملائمة لصناع القرار من تلك المقيمة بالتكلفة التاريخية (Herrmann, Saudagaran, & Thomas, 2006, p. 57)،
- ✓ يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة فهي توفر قاعدة بيانات للمسيرين تمكنهم من الحساب والمراقبة التي تزيد من حقوق المساهمين (Victor & Marilena, 2015, p. 96)،
- ✓ تسمح بالمقارنة بين الأصول القابلة للاستبدال خاصة بالنسبة للأدوات المالية، كما تقلل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المتداولة للمؤسسات المدرجة (Victor & Marilena, 2015, p. 95)،
- ✓ تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، لأنه كل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية وبالتالي التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية) (حمدي و نوبلي، 2012).

❖ **عيوب القياس بالقيمة العادلة: رغم** كل الإيجابيات المذكورة أعلاه ورغم التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها معظم معايير المحاسبية الصادرة حديثا، إلا أنها لا تخلو من القصور في بعض جوانبها، حيث وحسب منتقديها يُعاب عليها ما يلي:

- ✓ أن الاعتماد على القيمة العادلة قد يمنح العديد من الإمكانيات للتلاعب مما قد ينقص من موضوعية المعلومات المحاسبية، وهذا ما إذا تمّ تحديدها من خلال نموذج تقييم، حيث يمكن للشركات بتوجيه التقييم نحو الوجهة المرغوب فيها لكونها تتمتع ببعض حرية التصرف في اختيار نموذج التقييم (المعلَمات) (Bernard, 2007, p. 27)،

- ✓ إن التقييم على أساس القيمة العادلة يتطلب وجود أسواق تسعير الأصول التي توفّر هذه القيم، ولكن الغالبية العظمى من البلدان لا تتوفر لديها أسواق نشطة لتوفير البيانات الضرورية التي يمكن بها إعادة تقييم العديد من الأصول بشكل موثوق، ما يسمح بالشركات إلى استخدام أساليب لتحديدها كأسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة أو تقديرات مستندة إلى أسعار الأصول المماثلة، والتي قد تؤدي إلى نتائج ، قد يجادل البعض، على أنها غير قابلة للمقارنة مع تلك الموجودة في بلدان أخرى حيث توجد أسواق كافية لتقييم مثل هذه الأصول مباشرة (Stephen A, 2007, p. 292)،
- ✓ من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس و الاعتراف و الافصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي ينص عليها المعيار وهى: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الادارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطى الادارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الادوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الادارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة و استخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية (الجرف ، 2017، صفحة 360).
- ✓ يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية (القضاة، 2013، صفحة 14)،
- ✓ اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة □ في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية - فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة (بوكساني، أوكيل، و العرابي، 2010، صفحة 10)،

ثانيا- القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية: تناول النظام المحاسبي المالي محاسبة القيمة العادلة من حيث استخدامها في التقييم وإعادة التقييم الأصول والخصوم تحت تسمية القيمة الحقيقية وأعطى لها تعريف مشابه لتعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

أ. مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF): تبنى النظام المحاسبي المالي **(SCF)** نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية "، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: (وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2009، صفحة 87) " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". والملاحظ من خلال التعريف السابق أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، حيث يشير التعريف السابق إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول

عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

ب. مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري: فيما يخص النظام المحاسبي المالي البنكي فقد عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، على أنها (وزارة المالية، النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 2010، صفحة 20): " المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية ".

ج. الصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة الجزائرية: لقد أقر المشرع الجزائري بصعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة في الجزائر من خلال دعوته الرجوع للقياس بالتكلفة التاريخية كلما تعذر القياس وفق القيمة العادلة، وعليه سنلخص هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- **عدم توفر سوق مالي:** يعتبر غياب السوق المالي الفعال من أصعب التحديات التي تقف حائلا أمام تطبيق القياس وفق القيمة العادلة، باعتباره أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة، وبالرجوع إلى السوق المالي الجزائري أو بورصة الجزائر نجدها تتضمن على سبع مؤسسات متعاملة فيه فقط، ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية، ففي هذه الحالة من الصعب جدا الحديث عن سوق ذات كفاءة أو سوق نشطة حيث تكاد تنعدم التعاملات فيه، مما يعني كذلك تغيب لمفهوم القيمة العادلة. وهذا ما يطرح التساؤل عن سبب عزوف الشركات الخاصة عن الدخول إلى البورصة وعن الميكانيزمات الواجب اتخاذها لتفعيل هذه السوق (بوسبعين، 2017، صفحة 289)؛
- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية :**إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية (كتوش، 2011، صفحة 13)،
- **عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية :** رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركات بخصوص إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولاسيما تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وقال أحد خبراء في المالية والمحاسبة، في تصريح هام أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام المعقد الذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخل الاتحاد الأوروبي بداية 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002، على الرغم من الامكانيات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم والمهيكل بشكل سليم وقوي بالمقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسة الجزائرية وخاصة منها البنوك التجارية التي لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وبشكل شفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإفصاح والقياس (معراج و حديدي، 2014، الصفحات 259-260)؛

❖ **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المادية (جاوحدو و حمدي، 2013، صفحة 11)؛

❖ **غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني:** إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا (تيقاوي، 2011، صفحة 17)؛

❖ **بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين**؛ فما زالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته (بلعور، 2014، صفحة 212)؛

❖ **التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني (النظام السابق).**

II ـ الطريقة والأدوات:

1. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنكا تجاريا منها 07 بنوك عمومية و06 بنوك مختلطة و07 بنوك خاصة أجنبية، أما عينة الدراسة فتمثلت في المدراء الماليين وإطارات المحاسبة والمالية ومدققي الحسابات العاملين في البنوك. حيث قام الباحث بتوزيع 72 استمارة استبيان بمعدل 06 استمارات على كل بنك من عينة الدراسة والتي بلغت 12 بنك حيث تم استبعاد البنوك الباقية لعدم الاجابة على الاستبيان وأخرى بسبب رفض الاستقبال، والجدول رقم (01) يبين البنوك عينة الدراسة، واعتمدنا في التوزيع على طريقة التسليم والاستلام المباشر، وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 55 استمارة من الاستمارات المستلمة.

2. منهجية وأداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال استقراء ما أمكن التوصل إليه من المراجع العلمية العربية منها والأجنبية المتخصصة في مجال المحاسبة والمالية والمتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تم تحليلها واستخراج مكامن قوتها بحيث الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة. أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على نفس المنهج وذلك من خلال استخدام المنهج الفرعي منه متمثلا في الوصفي، من خلال استعمال أداة الاستبيان للوقوف على آراء عينة الدراسة والمتمثلة في مدراء الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ومن ثم تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية، وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج.

3. قياس صدق وثبات أداة الدراسة: من الجدول رقم (**02**) نجد أن معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان بلغ 0,896 وهو أكبر من الحد الادنى (0,66)، مما يدل على ثبات أداة الدراسة، حيث يمكن القول إنه لو تم إعادة

توزيع نفس عدد الاستبيانات على نفس العينة أو عينة مماثلة من المجتمع فإن نسبة التطابق في الاجابات تكون 89,6 % وهذا يدل على أن الاستبيان يمتاز بالثبات.

III. النتائج ومناقشتها:

1. تحليل النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات الاستبيان: تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (03) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان:

تجدر الاشارة هنا وقبل تحليل نتائج أفراد العينة أنه يلاحظ أن هناك العديد من الفقرات اتجاه اجاباتها محايدة (بدون رأي) ويعود هذا الحياد في نتائج إيجابيات أفراد العينة إلى أن نصف عينة الدراسة تقريبا (07 بنوك) موافقون على هذه الفقرات والنصف الاخر (05 بنوك) غير موافقون، وبالتالي سوف يتم الحكم على اتجاه الفقرة بالرجوع إلى الوزن النسبي للفقرة (موافق > 0,67 > غير موافق)

الفقرة رقم 01 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولـــى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2,22 وانحراف معياري 0,937 ، كما بلغت القيمة **T** المحسوبة 1,727 وهي أكبر من القيمة **T** الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0,090 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 01 غير دالة إحصائيا، ومن النتائج نلاحظ أن الفقرة عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة وهذا القبول لم يكن كفيل بتحريك الاتجاه العام للإجابات نحو القبول حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,22 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد (والسبب تمت الاشارة له سابقا)، وبالتالي يمكن الحكم على اتجاه اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة من خلال الوزن النسبي والذي بلغ 74 % وهو أكبر من 66,67 % مما يدل على أنه أغلب بنوك عينة الدراسة تقوم بتقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة، بعد تسجيلها المحاسبي الأولي بالقيمة العادلة ،

الفقرة رقم 02 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثـــانية من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2,20 وانحراف معياري 0,970 ، كما بلغت القيمة **T** المحسوبة 1,529 وهي أقل من القيمة **T** الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0,132 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 02 غير دالة إحصائيا ، ومن النتائج نلاحظ أن الفقرة عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة وهذا القبول لم يكن كفيل بتحريك الاتجاه العام للإجابات نحو القبول حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,20 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد (والسبب تمت الاشارة له سابقا)، وبالتالي يمكن الحكم على اتجاه اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة من خلال الوزن النسبي والذي بلغ 73,33 % وهو أكبر من 66,67 % مما يدل على أنه أغلب بنوك عينة الدراسة تقوم بتقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، بعد تسجيلها المحاسبي الأولي بقيمتها العادلة.

بتحليل نتائج الفقرتين السابقتين (01، 02) نجد أن أكثر من نصف عدد البنوك عينة الدراسة تقوم بتقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة وكذا الاصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، وهذا ما نص عليه النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية، حيث نصت المادة 14 منه أنه يجب أن تكون الأصول المالية مقيمة في البداية بتكلفة هي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المستلم للحصول على أصل، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المستعادة ومصاريف البنك،

وجاء في المادتين 15 و 16 من نفس النظام أنه تقيم هاته الأصول بعد تسجيلها المحاسبي الأول ، بالقيمة العادلة ، أما بخصوص البنوك الاخرى فنجدها لا تملك هذا النوع من الأصول المالية .

الفقرة رقم 03 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة السـابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,51 وانحراف معياري 0,858 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 4,244- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 03 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 03 حيث بلغ الوزن النسبي 50,33 % وهذا يعني أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر (عينة الدراسة) لا تقوم بتقييم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بالقيمة العادلة، وهذا راجع إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة بسبب غياب مرجع أو دليل واضح يستند عليه في عملية التقييم.

الفقرة رقم 04 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثـالثة عشر من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,13 وانحراف معياري 0,388 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 16,702- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 04 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 04 حيث بلغ الوزن النسبي 37,67 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك التجارية العاملة في الجزائر(عينة الدراسة) بتقييم الأصول العينية مثل الأراضي والمباني وغيرها بالقيمة العادلة. وهذا راجع إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة؛ فتحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.

الفقرة رقم 05 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثـانية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,15 وانحراف معياري 0,405 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 15,667- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 05 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 05 حيث بلغ الوزن النسبي 38,33 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك التجارية العاملة في الجزائر (عينة الدراسة) بتقييم التثبيتات المعنوية المحتفظ بها كاستثمارات بالقيمة العادلة، وهذا راجع إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول المعنوية بسبب غياب السوق النشط لهذا النوع من الأصول، حيث نص النظام المحاسبي المالي على أنه لا يرخص بالمعالجة البديلة للأصول المعنوية (إعادة التقييم بالقيمة العادلة) إلا إذا كانت القيمة الحقيقية (العادلة) للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.

الفقرة رقم 06 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابـعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2,18 وانحراف معياري 0,964 ، كما بلغت القيمة **T** المحسوبة 1.399 وهي أقل من القيمة **T** الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0,168 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 01 غير دالة إحصائيا، ومن النتائج نلاحظ أن الفقرة عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة وهذا القبول لم يكن كفيل بتحريك الاتجاه العام للإجابات نحو القبول حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,18 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد (والسبب تمت الاشارة له سابقا)، وبالتالي يمكن الحكم على اتجاه اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة من خلال الوزن النسبي والذي بلغ 72,67 % وهو أكبر من 66,67

% مما يدل على أنه أغلب بنوك عينة الدراسة تقوم بتسجيل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة في حساب النتائج، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من النظام 09-08 أنه في حالة اعادة تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة فيجب تسجل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بهذه الأصول المالية محاسبيا في حساب النتائج. ويمكن الاشارة هنا على أنه يمكن تصنيف الأصول المالية كمحتفظ بها لغرض المعاملة أو المتاجرة في الحالات التالية: إذا كان امتلاكها لغرض رئيسي يتمثل في بيعها على المدى القصير؛ أو إذا كانت عند التسجيل الأولي جزءاً من محفظة الادوات المالية المحددة التي تخضع لإدارة البنك ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منها على المدى القصير؛ أو إذا كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأدوات التحوط.

الفقرة رقم 07 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثـــالثة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 2,20 وانحراف معياري 0,970 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 1,529 وهي أقل من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0,132 وهي أكبر من 0.05 مما يعني ان الفقرة رقم 01 غير دالة إحصائيا، ومن النتائج نلاحظ أن الفقرة عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة وهذا القبول لم يكن كفيل بتحريك الاتجاه العام للإجابات نحو القبول حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,20 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد (والسبب تمت الاشارة له سابقا)، وبالتالي يمكن الحكم على اتجاه اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة من خلال الوزن النسبي والذي بلغ 73,33 % وهو أكبر من 66,67 % مما يدل على أنه أغلب بنوك عينة الدراسة تقوم بتسجيل فوارق التقييم من عملية إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع مباشرة بتخفيض أو رفع الأموال الخاصة، وهذا ما نصت عليه المادة 16 من النظام 09-08 انه في حالة اعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع فيجب أن تسجل فوارق التقييم محاسبيا مباشرة بتخفيض أو رفع الأموال الخاصة.

الفقرة رقم 08 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخـــامسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,87 وانحراف معياري 0,963 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 0,980- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.332 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 08 غير دالة إحصائية، ومن النتائج نلاحظ أن الفقرة عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة وهذا القبول لم يكن كفيل بتحريك الاتجاه العام للإجابات نحو القبول حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,87 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد (والسبب تمت الاشارة له سابقا)، وبالتالي يمكن الحكم على اتجاه اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة من خلال الوزن النسبي والذي بلغ 62,33 وهو أقل من 66,67 مما يدل على أنه أغلب بنوك عينة الدراسة لا تبادل الأصول المالية مع المؤسسات الاخرى وفق القيمة العادلة.

الفقرة رقم 09 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة التـــاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,42 وانحراف معياري 0,738 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 5,850- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 09 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 09 حيث بلغ الوزن النسبي 47,33 % وهذا يعني أنه لا تقوم البنوك عينة الدراسة بتبادل الالتزامات المالية مع المؤسسات الاخرى وفق القيمة العادلة.

الفقرة رقم 10 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الحـــادي عشر من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,16 وانحراف معياري 0,536 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 11,567- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 10 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 10 حيث بلغ الوزن النسبي 38,67 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك التجارية العاملة في الجزائر (عينة الدراسة) بتقييم عقارات التوظيف على أساس القيمة العادلة، وهذا راجع إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة للعقارات في ظل السوق الجزائري الحالي للعقارات والذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.

الفقرة رقم 11 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الســـادسة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,56 وانحراف معياري 0,877 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 3,690- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 11 ذات دلالة احصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 11 حيث بلغ الوزن النسبي 52 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك (عينة الدراسة) بالإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي أصل مالي معترف به بالقيمة العادلة إلى الاعتراف به بالتكلفة المهتلكة.

الفقرة رقم 12 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة العـــاشرة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,36 وانحراف معياري 0,704 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 6,708- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 12 ذات دلالة إحصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 12 حيث بلغ الوزن النسبي 45,33 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك (عينة الدراسة) بالإفصاح عن سبب عدم إمكانية استخدام القيمة العادلة عند استخدام نموذج التكلفة .

الفقرة رقم 13 : نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثـــامنة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 1,45 وانحراف معياري 0,835 ، كما بلغت القيمة T المحسوبة 4,845- وهي أكبر من القيمة T الجدولية وأيضا مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة رقم 13 ذات دلالة إحصائية، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سلبية وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرة رقم 13 حيث بلغ الوزن النسبي 48,33 % مما يدل على أنه لا تقوم البنوك (عينة الدراسة) بالإفصاح عن الطرق والافتراضات المطبقة من قبل الإدارة عند تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.

من خلال نتائج الفقرات (11، 12، 13)، نلاحظ أن اغلب البنوك التجارية العاملة في الجزائر لا تعطي للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وخاصة في ما يخص القيمة العادلة، وهذا راجع الى أن غالبية البنوك التجارية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات، وأيضا يرجع إلى أن النظام المحاسبي المالي لم ينص على اجراءات الافصاح المحاسبي بشكل دقيق، وكذلك إلى البنك المركزي الذي يعد الجهة الاشرافية والرقابية الأساسية على البنوك العامة والخاصة والذي لم يقم بإصدار أي تعليمات أو قرارات بخصوص القياس والافصاح عن الأدوات المالية في البنوك.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات بلغ 1,647 وانحراف معياري 0,537، أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة سالبة وغير موافقون في اجاباتهم على الفقرات، حيث بلغ الوزن النسبي للمتوسط الحسابي 54,90 % مما يعني أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر لا تعتمد على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي.

2. نتائج اختبار فرضية الدراسة:

تم إجراء اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-Test) عند مستوى دلالة 0.05 لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي (أداة الدراسة) و الذي يساوي 2 والذي يمثل محايد في مقياس ليكارت الثلاثي، ثم حساب مستوى الدلالة (sig) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية المعتمد في هذه الدراسة (0.05) أو من خلال مقارنة قيمة T المحسوبة مع قيمة T الجدولية أيهما أكبر.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة sig (0,000) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 مما يعني أن اجابات أفراد العينة على جميع فقرات الاستبيان دالة احصائيا وأيضا القيمة T المحسوبة بلغت (4,860-) وهي أكبر من القيمة T الجدولية 1,674، وبما أن القيمة T المحسوبة سالبة إذا الفرضية غير محققة، أي أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الفرضي 2 المحايد، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات يساوي 1,6476 وهذا يدل على أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر (عينة الدراسة) لا تعتمد على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي.

IV. الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في الجزائر على نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي، وفي ضوء ما اسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحثين بشقيها النظري والميداني يمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة كما يلي:

1. اتضح أن جل الانتقادات الموجهة لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة هي انتقادات موجهة لمحيط تطبيقه وليس لأسس أو لمراحل الأسلوب في حد ذاته، عكس مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعرف انتقادات حادة موجه لصميم المبدأ (مثل عدم الأخذ في الاعتبار التغير في قيمة النقد)، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد من بين الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة؛ أنه لا يمكن تطبيقها بشكل فعال إلا في حالة توفر اسواق نشطة وبالإضافة إلى أن المحاسبون يجدون صعوبة في إجراءات تطبيقها، فمن خلال هذين الانتقادين يتبين أنهما موجهين لمحيط تطبيق نموذج القيمة العادلة وليس للنموذج في حد ذاته؛
2. أن لمعايير القيمة العادلة أثر جيد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بشرط توافر الاسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط اخلاقيات الادارة وكذا الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة؛
3. جاء النظام المحاسبي المالي مؤيدا لتبني القيمة العادلة، إلا أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا تساند هذا التبني؛
4. لا تزال البنوك التجارية العاملة في الجزائر غير قادرة على تطبيق نموذج القيمة العادلة عند التقييم المحاسبي في ظل الظروف البيئة الحالية؛ وأيضا أغلب تلك البنوك لا تعطي للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة، وهذا راجع إلى أن غالبية البنوك التجارية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات؛

5. هناك معوقات وصعوبات في البيئة الجزائرية (معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالقوانين والتشريعات، معوقات متعلقة بالمهنيين) تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة كأسلوب تقييم بديل للتكلفة التاريخية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- غياب الأسواق النشطة في الجزائر مع ضعف نشاط البورصة فإنه يصعب من تحديد القيمة العادلة، حيث يعتبر غياب السوق المالي الفعال من أصعب التحديات التي تقف حائلا امام تطبيق القيمة العادلة، باعتباره أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة لمختلف الأصول والخصوم؛
- تمسك التشريع الجبائي الجزائري بالتكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة يعيق من تطبيقها؛
- صعوبة تخلي المهنيين على مبدأ التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي، وهذا ناتج عن حداثة موضوع القيمة العادلة على البيئة الجزائرية، فالجزائر تعتمد على أسلوب التكلفة التاريخية في كل إجراءات القياس المحاسبي، بالإضافة لذلك يلاحظ أنه لا يوجد استناد قانوني كافي يوضح إجراءات قياس القيمة العادلة في الجزائر بشكل دقيق.

ـ الإحالات والمراجع:

رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، و حمزة العرابي. (2010). مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة. الملتقى العلمي الدولي الاول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية (تجارب،تطبيقات و أفاق). الوادي: المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

ابراهيم عبد موسى السعبري، و زيد عائد مردان. (2012). القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 العدد 25، جامعة الكوفة، 225-248.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية. (25 مارس 2009). القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية، العدد 19.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية. (25 فبراير 2010). النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية العدد 14.

العربي تيقاوي. (2011). النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية. الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي. جامعة البليدة.

أماني إبراهيم إسماعيل عريضة. (2017). أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة. عمان، كلية الاعمال، الاردن: جامعة الشرق الاوسط.

تسعديت بوسبعين. (2017). الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS. مجلة التنمية الاقتصادية العدد 04، جامعة الوادي الجزائر، 278-291.

جميل حسن النجار. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 465-493.

رضا جاوحدو، و جليلة إيمان حمدي. (2013). آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه. الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي.

سليمان بلعور. (2014). دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 201-214.

صلاح حواس. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

عاشور كتوش. (2011). النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، آثاره وانعكاسات تطبيقه. الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي. جامعة البليدة.

عمر خالد وليد الطيب. (2016). أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة في الارباح فى القطاع المصرفي السودان. المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، المجلد الثاني - العدد (5)، 273-255.

غسان مصطفى احمد القضاة. (2013). محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام في الأزمة المالية العالمية. المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية - العدد الأول-، 7-25.

فلة حمدي، و نجلاء نوبلي. (2012). استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر.

فلوح صافي ، و هاشم حسن عيسى. (2011). محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد 01، 127-142.

هواري معراج، و آدم حديدي. (2014). دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر بالإشارة الى البنوك التجارية الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي 18، جامعة الجلفة، 243-263.

ياسر أحمد الجرف . (2017). أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية و ميدانية. مجلة المحاسبة والمراجعة ـ AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الاول، المجلد الخامس، 341-390.

ياسين زهير خضير. (2010). القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. مجلة المنصور- عدد 14 خاص (الجزء الثاني)، 165-151.

يامن خليل الزغبي. (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير. الاردن: جامعة اليرموك.

Bernard, R. (2007). Les oppositions Françaises à l'adoption des IFRS : Examen critique et tentative d'explication", Comptabilité, Comptabilité - Contrôle - Audit (CCA). La revue de l'AFC, vol. 13, no. 3.

CASABONA, P. (2007). The impact of the accounting profession's movement toward fair value reporting in financial statements : an interview with Theresa Ahlstrom, Managing Partner, KPMG,LLP. Review of Business, Volume 27, Number 4 Special Accounting Issue.

ELFAKİ, A., & HAMMAD, S. (2015). The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange. nternational Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.1, January.

Financial Accounting Standards Board FASB .(2006) .Statement of financial accounting standards no 157,fair value measurements .Norwalk.

Herrmann, D., Saudagaran, S., & Thomas, W. (2006). The qauality of fair value measures for property, plant, and equipment. Accounting Forum, Vol 30.

International Accounting Standard Board IASB .(2011) .International Financial Reporting Standard 13 (IFRS13): Fair Value Measurement .

International Accounting Standards Board IASB .(1982) .International Accounting Standard 16: Accounting for Property, Plant and Equipment . London,United Kingdom.

Stephen A, Z. (2007). Some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality. The British Accounting Review, No.39.

Victor, M., & Marilena, Z. (2015). Debate Regarding Measuring Accounting Value: Historical Cost. Academic Journal of Economic Studies Vol. 1, No.4, December .

Referrals and references:

Achour Katouche (2011), The Algerian Financial Accounting System: Its General Framework, Its Implications and Implications for Its Application, The International Conference on the Financial Accounting System in the Face of International Accounting Standards (IAS / IFRS) and International Standards of Auditing (ISA): Challenge, University of Blida, December 13-14.

Amani Ibrahim Arida (2017), The Impact of The Fair Value on The Financial Performance in Jordanian Commercial Banks, Master Thesis in Accounting, Middle East University, Jordan.

Balour Soliman (2014). The motives and effects of the transition to the new financial accounting system in Algeria, Roa Iktissadia Review, Volume 04, Issue 06, University of Hama Lakhdar, El-Oued, Algeria, p 201-214.

Buxani Rashid, Okil Nassima, Al-Orabi Hamzah (2010), the principle of historical cost between criticism and support in light of the orientation of international accounting standards towards a fair Market value, The International Conference scientific on the new accounting and financial system in light of international accounting standards (experiences, applications and prospects) University Center in Oued Algeria, on January 17 and 18.

Fella Hamdi, Naglaa Nobli (2012), The Use of Fair Value to Achieve the Requirements of Corporate Governance Principles, The National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption, University of Mohamed Khidir, Biskra, Algeria, on 06-07 May 2012.

Ghassan Mustafa Ahmed Al-Qudah (2013), Fair Value Accounting between Innocence and Accusation in the Global Financial Crisis, The Arab Journal of Administrative and Economic Studies, Issue 1, p 7-25.

Hawass Salah (2008), The New Approach to International Financial Reporting Standards, PhD thesis, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, University of Algiers.

Houari Meraj, Hadidi Adam (2014), The role of accounting measurement and disclosure at fair value in enhancing the quality of accounting information and the obstacles to its application in the accounting environment of Algeria with reference to the Algerian commercial banks, journal of law and humanities sciences- - Economic Issue 18, University of Djelfa, April, p .: 243 -263.

Ibrahim Abdul Musa Al-Sabry, Zaid Ayed Mardan (2012), The fair value and its using effects on the financil performance indications, AL GHAREE for Economics and Administration Sciences, Volume 8, Issue 25, P 225-248.

Jamil Al-Najjar (2013), The Impact of Applying Fair Value Accounting on the Reliability and Appropriateness of Financial Statements Information Issued by the Palestinian Corporations: An Empirical Study from the Viewpoint of Auditors and Financial Managers, Jordan Journal of Business Administration, Vol 9, Issue 3, p 465-493.

Jaouhdou Reda, Hamdi Jalila Iman (2013), the effects of applying the new financial accounting system on the tax system and the efforts made to adapt it, the National Conference on the Reality and Prospects of the Financial Accounting System in Small and Medium Enterprises in Algeria, El-Oued University, 05/06 may.

Safi Fallouh, Isa Hashim Hassan (2011), Fair value accounting of insurance companies (Applied study), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1), p 127-142.
The People's Democratic Republic of Algeria (2009), Ministry of Finance, Decision of Rajab 23, 1429 corresponding to July 26, 2008 specifying the rules for evaluation and accounting, the content and presentation of the financial statements, the code of accounts and the rules for their functioning, Official Journal, No. 19, March 25, 2009.
The People's Democratic Republic of Algeria (2010), Ministry of Finance, Regulation No. 08-09 on the rules for the evaluation and accounting registration of financial instruments by banks and financial institutions, Official Journal No. 14, 25 February 2010.
Tigawi Al-Arabi (2011), the new Algerian accounting system between the requirements of conformity with international accounting standards and the challenges of implementation with the Algerian environment, the international conference on: the financial accounting system in the face of international accounting standards (IAS / IFRS) and international auditing standards (ISA): the challenge, University Blida, December 13-14.
Tsaedit Boussabeen (2017), Financial instruments and the problem of applying fair value in the light of SCF and IAS / IFRS, Economic Development Review, Hamma Lakhdar Eloued *University*, Algeria, Issue 4, p 278-291.
Walid Al Tayeb Omar Khaled (2016), The impact of fair value accounting on the behavior and trends of profit management in the banking sector in Sudan, Arab Journal of Sciences & Research Publishing Vol. (02) No. (05), p 255-273.
Yamen Khalil Al-Zoghbi (2005), Fair-Market Value Based Measurement and Its Importance for The Jordan Industrial Corporations Companies Listed in Amman Stock Exchange (A Field Study), Master Thesis in Accounting, Yarmouk University, Jordan.
Yasser Ahmed Al-Jarf (2017), The Effect of Fair Value Accounting on the Accuracy of accounting forecasts –A Theoretical and Practical Study, Journal of Accounting and Auditing - AUJAA, Faculty of Commerce, Beni Suef University, Vol 5, Issue 1, p 341-390.
Zuhair . K . Yassin (2010), Accounting Measurement Between Historical Cost and Fair Value, AL-Mansour Journal / No.14/ Special Issue /(Part Two), p 151-165.

ـ ملاحق:

الجدول رقم (01): عينة الدراسة

البنك الوطني الجزائري	بنك الجزائر الخارجي	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	القرض الشعبي الجزائري	بنك السلام	بنك البركة الجزائر
بنك التنمية المحلية	البنك العربي الجزائر	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر	بنك الخليج الجزائر	بي أن بي باريبا الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث .

الجدول رقم (02): معامل الثبات ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عينة الدراسة	عدد العينة	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ %
جميع الفقرات	55	13	**0,896**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

الجدول رقم (03): المؤشرات الاحصائية لتحليل فقرات الاستبيان

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام	الت رتب
1	يتم تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة، بعد تسجيلها المحاسبي الأولي، بالقيمة العادلة.	2,22	0,937	74	1,727	0,090	دون رأي	01
2	يتم تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، بعد تسجيلها المحاسبي الأولي، بقيمتها العادلة	2,20	0,970	73,33	1,529	0,132	دون رأي	02
3	يتم تقييم الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بالقيمة العادلة	1,51	0,858	50,33	-4,288	0,000	غير موافقون	07
4	بتم تقييم الاصول العينية مثل الاراضي والمباني وغيرها بالقيمة العادلة	1,13	0,388	37,67	-16,702	0,000	غير موافقون	13
5	يتم تقييم التثبيتات المعنوية المحتفظ بها كاستثمارات بالقيمة العادلة	1,15	0,405	38,33	-15,667	0,000	غير موافقون	12
6	يقوم البنك بتسجيل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة في حساب النتائج	2,18	0,964	72,67	1,399	0,168	دون رأي	04
7	يقوم البنك بتسجيل فوارق التقييم من عملية إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع مباشرة بتخفيض أو رفع الأموال الخاصة	2,20	0,970	73,33	1,529	0,132	دون رأي	03

8	تبادل الأصول المالية مع المؤسسات الاخرى يتم وفق القيمة العادلة	1,87	0,963	62,33	-0,980	0,332	دون رأي	05
9	يعترف البنك بمبادلاته للالتزامات المالية مع المؤسسات الاخرى وفق القيمة العادلة	1,42	0,738	47,33	-5,850	0,000	غير موافقون	09
10	بعد الإدراج الأولي في الحسابات يتم تقييم جميع عقارات التوظيف على أساس القيمة العادلة.	1,16	0,536	38,67	-11,567	0,000	غير موافقون	11
11	الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف أي أصل مالي معترف به بالقيمة العادلة إلى الاعتراف به بالتكلفة المهتلكة	1,56	0,877	52	-3,690	0,001	غير موافقون	06
12	الإفصاح عن سبب عدم إمكانية استخدام القيمة العادلة عند استخدام نموذج التكلفة	1,36	0,704	45,33	-6,708	0,000	غير موافقون	10
13	يتم الإفصاح عن الطرق والافتراضات المطبقة من قبل الإدارة عند تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.	1,45	0,835	48,33	-4,845	0,000	غير موافقون	08
	جميـــــــع الفقرات	1,647	0,537					
	الوزن النسبي للاتجـــــاه العـــام	54,90 % غير موافقون						
	قيمة t الجدولية = 1,674 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة حرية 54							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار t. test للفرضية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ت لعينة واحدة (Test sur échantillon unique) (One-Sample Statistics)			نتيجة اختبار الفرضية
			قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى المعنوية Sig	
الفرضية	**1,6476**	**0,5377**	**-4,860**	**54**	**0,000**	الفرضية غير محققة
قيمة t الجدولية = 1,674 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة حرية 54						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

فارس بن يدير، محمد زرقون (2021)، تقييم واقع تطبيق نموذج القيمة العادلة في البنوك التجارية - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر -، مجلة رؤى اقتصادية، 11(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 617 -634.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

RoaIktissadia Reviewis licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category